

Distr.: General
14 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٧٦ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ بء، عُقدت حلقة عمل في جمهورية الصين الشعبية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ تحت رعاية الأمم المتحدة، دعماً للمرحلة الأولى من دورة التقييم الأولى للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

ويشرفني أن أحيل إليكم طيه موجز حلقة العمل (انظر المرفق).

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) لي باودونغ
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

التقرير النهائي لحلقة العمل التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة دعماً للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

سانيا، الصين، ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

أولا - الخلفية

١ - في أعقاب التوصيات التي صدرت في الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٣١، عقدت حلقة عمل بشأن بحار شرق وجنوب شرق آسيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سانيا، الصين، تحت رعاية الأمم المتحدة، دعماً للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - وجرت حلقة العمل في إطار تعاون وثيق بين البلد المضيف، جمهورية الصين الشعبية، وأمانة العملية المنتظمة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمانة العامة. ونُظمت بتعاون ودعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث التغير العالمي. وسارت وفقاً لجدول أعمالها (المرفق ١).

٣ - وشارك في حلقة العمل ممثلو الدول التالية: جمهورية إيران الإسلامية، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وجمهورية الصين الشعبية، وقطر، واليابان. وشارك فيها أيضاً ممثلو الوكالات المتخصصة والمكاتب والبرامج التابعة للأمم المتحدة: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ المشكلة في إطار اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، حضر حلقة العمل ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية: هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العلوم البحرية لشمال المحيط الهادئ، والشراكات من أجل الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، وخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحضر حلقة العمل أيضاً

أفراد من أعضاء فريق خبراء العملية المنتظمة، فضلا عن مراقبين من الصين ومن الصندوق العالمي للطبيعة - مكتب الصين. وقدم الدعم موظفو الدعم المحليون. ويتضمن المرفق قائمة المشاركين والمراقبين وموظفي الدعم (المرفق ٢).

ثانيا - سير حلقة العمل^(١)

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال: افتتاح حلقة العمل وإقرار جدول الأعمال

٤ - افتتح حلقة العمل السيد هويكانغ هوانغ، المدير العام لإدارة المعاهدات والقانون، وزارة الخارجية، الصين، برئاسة السيد يويين وانغ، المدير العام للمركز الوطني لرصد البيئة البحرية، إدارة الدولة لشؤون المحيطات، الصين. وأدلى أيضا بملاحظات افتتاحية ممثلو إدارة الدولة لشؤون المحيطات في الصين وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وأشار جميع المتحدثين إلى أهمية العملية المنتظمة وأهمية حماية الموارد الساحلية والبحرية واستخدامها بشكل يكفل استدامتها، وتمنوا للمشاركين حلقة عمل ناجحة.

٥ - وعيّن البلد المضيف السيد آلان سيمكوك، المنسق المشترك لفريق خبراء العملية المنتظمة، والسيدة جوينغ وانغ، العضو في فريق الخبراء ورئيسة شعبة الكيمياء البحرية التابعة للمركز الوطني لرصد البيئة البحرية، رئيسين مشاركين لحلقة العمل. وعيّن فريق من المقررين يتألف من السيدة كوني شيانغ (الخبيرة الاستشارية لدى المركز الوطني لرصد البيئة البحرية)، والسيد ووتر رومنس (الخبير الاستشاري لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/قاعدة معلومات البحوث العالمية في أرنهال)، والسيد ونشي دُجو (رئيس اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ).

٦ - واعتمدت حلقة العمل جدول أعمالها بالصيغة الواردة في المرفق ١.

البند ٣ من جدول الأعمال: خلفية العملية المنتظمة

٧ - قدّم للمشاركين في حلقة العمل عرضٌ يتضمن معلومات أساسية عن العملية المنتظمة.

(١) يمكن الاطلاع على العروض المقدمة في حلقة العمل (المرفق من ٣ إلى ١٤) على الموقع التالي:

<http://regular.process.mem.gov.cn/eng/workshop5-3.html>

العملية المنتظمة وفقا للولاية التي منحها الأمم المتحدة (السيد مايكل شوتشوك، نائب أمين العملية المنتظمة، موظف شؤون قانونية، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (المرفق ٣))

٨ - قُدِّم شرح للأساس المنطقي للعملية المنتظمة وتاريخها وولايتها والترتيبات المؤسسية المتعلقة بها والخطوات التالية التي تنتظرها. وقبل العملية المنتظمة، لم يكن يوجد نظام تقييم لتقديم صورة لحالة البيئة البحرية على الصعيد العالمي أو لجوانبها الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أيضا إلى وجود حاجة إلى إدماج التقييمات، وفهم الصلات بين المحيطات والأرض، وإقامة روابط أمتن بين المعرفة العلمية وعملية صنع القرار. وفي عام ٢٠٠٢، أوصت الدول المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء عملية منتظمة لهذه الأغراض. واستمرت المرحلة التحضيرية للعملية المنتظمة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥، وتلتها مرحلة الشروع التي استمرت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩. وفي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، جرى إعداد إطار العملية المنتظمة، ودورها الأولى، وطرائقها. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، بدأت المرحلة الأولى من الدورة الأولى، تحت رقابة وتوجيه الفريق العامل المخصص الجامع، لوضع استراتيجية للتقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية. وسيصدر التقييم الأول في المرحلة الثانية من الدورة الأولى في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٩ - وتشمل الترتيبات المؤسسية، بالإضافة إلى الفريق العامل المخصص الجامع، ما يلي:

(أ) مكتب العملية المنتظمة: ويضم ثلاث دول أعضاء من كل مجموعة إقليمية في الجمعية العامة، ويلزم لاكتمال النصاب القانوني حضور دولة عضو من كل مجموعة إقليمية وحضور رئيس مشارك واحد؛

(ب) فريق خبراء العملية المنتظمة: تعين كل مجموعة إقليمية خمسة خبراء على الأكثر. ولقد عين فريق الخبراء اثنين من أعضائه للعمل كمنسقين مشاركين؛

(ج) مجموعة الخبراء: هيئة تشمل عددا كبيرا من الخبراء، ستضم ما يصل إلى ٢٠٠٠ خبير تعيّنهم الدول الأعضاء من خلال كل مجموعة من المجموعات الإقليمية وفقا للمعايير المتفق عليها. وكان الموعد المحدد للتعيينات الأولى في مجموعة الخبراء ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٠ - وفيما يخص الأعمال المتبقية من الدورة الحالية، نُظمت حتى الآن حلقتنا عمل إقليميتان من أصل سبع حلقات عمل، أما حلقات العمل الأخرى فيجري التخطيط لها أو النظر فيها. وركز الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص الجامع (الذي عقد من

٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢) على إكمال الخطوط الأساسية للتقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية، وإجراء جرد لبناء القدرات، وإكمال اختصاصات فريق خبراء العملية المنتظمة وأساليب عمله، وإعداد توجيهات للمؤلفين، وإنشاء الموقع الشبكي للعملية المنتظمة.

١١ - وأشار إلى أهمية فهم الضغوط والصعوبات التي ينطوي عليها هذا العمل، والحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وذكر أن الدول تواجه ضائقة مالية تؤثر في دعم العملية، وأن بعض التعديلات قد أجريت بالفعل على طريقة العمل وفقا للموارد المتاحة.

١٢ - وخلال المناقشة اللاحقة، تم توضيح الإطار الزمني لعمل العملية المنتظمة على النحو التالي:

(أ) يُنتظر إنجاز معظم الأعمال التحضيرية بحلول نهاية عام ٢٠١٢؛

(ب) الهدف المنشود هو التوصل، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، إلى إعداد مشروع أولي كامل للتقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية؛

(ج) في عام ٢٠١٤، سيجري استعراض المشروع الأول للتقرير في إطار استعراض أقران، ومنحه الموافقة النهائية، وترجمته، وعرضه إذا أمكن على الفريق العامل المخصص الجامع؛

(د) وسيهدف التقييم إلى استخدام أفضل البيانات المتاحة وأحدثها. وقد يعني ذلك عمليا أن عام ٢٠١٠ سيكون التاريخ الفاصل.

البند ٤ من جدول الأعمال: إطار الدورة الأولى للعملية المنتظمة

١٣ - قُدمت سلسلة من العروض بشأن شتى جوانب العملية المنتظمة، بما في ذلك بناء القدرات من أجل إجراء التقييمات البحرية.

أهداف حلقة العمل ونطاقها والنتائج المتوخاة منها (السيد آلان سيمكوك، فريق الخبراء (المرفق ٤))

١٤ - سلط السيد سيمكوك الضوء على أهداف الحلقة الدراسية ونطاقها والنتائج المتوخاة منها، معتمدا على نهج شامل في وصف أطر المناقشة التي يلزم أن ينظر المشاركون فيها.

١٥ - وأثيرت في المناقشة اللاحقة النقاط الرئيسية التالية:

(أ) انصب تركيز التقييمات، خلال مرحلة بدء العملية المنتظمة، على الأساليب التي يلزم اتباعها في المستقبل لإنجاز تقييمات تتسم بالجماعة والسرعية والمصادقية؛

(ب) يتمثل الهدف المنشود، بالنسبة للتقييمات الجارية في إطار العملية المنتظمة، في أن تستخدم في نهاية المطاف أساليب تقييم مشتركة ومماثلة فيما يخص جميع المقاييس الزمنية والمكانية التي تشملها. وفي انتظار ذلك، فإن وجود بعض التناقضات سيكون أمرا لا مفر منه على الأرجح؛

(ج) الهدف من حلقات العمل هو توفير وسيلة لتمكين البلدان من الإسهام في هذه العملية. وما نتج عن حلقات العمل من قوائم جرد للتقييمات التي تجريها الدول والمنظمات الإقليمية سيكون لبنات بناء أساسية؛

(د) يُعتمد حاليا بالنسبة لعمليات الاشتغال، في المرحلة الأولى، إعداد ورقات عمل لكل فصل من التقييم الذي يُنتظر إجراؤه، يكتبها مؤلفون يجري اختيارهم من مجموعة الخبراء تحت قيادة أحد أعضاء فريق الخبراء. وستوجه الدعوة للخبراء استشاريين، يجري اختيارهم أيضا من مجموعة الخبراء، لاستعراض ورقات العمل هذه، وإعادةتها إلى المؤلفين من أجل تنقيحها؛

(هـ) واستنادا إلى ورقات العمل، سيعيد المؤلفون مشاريع الفصول. وسيستعرض فريق الخبراء جماعيا مشاريع الفصول هذه ويجمعها في المشروع الأول للتقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية. وسيُرسل هذا المشروع الأول إلى الدول وإلى جهات مستقلة لإجراء استعراض أقران. وسُعدّ تقرير متكامل أول مع المشروع ويرسل إلى مراجعين مستقلين وإلى الدول للتعليق عليه. وفي ضوء التعليقات، سيتفق فريق الخبراء على صيغة نهائية لتقديمها إلى الفريق العامل المخصص الجامع؛

(و) ولذا فثمة حاجة إلى مجموعة كبيرة من الخبراء لتقديم المساعدة في هذه العملية. وقد طُلب من الدول أن ترشح أسماء خبراء لضمهم إلى المجموعة، وذلك في موعد أقصاه ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢؛

(ز) وبصفة عامة، لا يُعتمد دفع أي مبالغ للخبراء حيث إن خدماتهم ستكون طوعية. وإذا سمحت الموارد بذلك، قد يمكن النظر في تقديم مساعدة للخبراء من البلدان النامية الذين لن يتمكنوا من المشاركة لولا ذلك؛

(ح) وخلص تقييم التقييمات إلى التوصية بأن تعيّن الدول والمنظمات الدولية جهات تنسيق لكفالة الاتصال بين فريق الخبراء والوكالات الوطنية. ويمكن الاستفادة أيضا من هذه الجهات لكي تتولى التنسيق، على الصعيد الوطني، بشأن الترشيدات في مجموعة الخبراء. وطلب أيضا من الفريق العامل المخصص الجامع مواصلة النظر في هذا الأمر في اجتماعه المقبل في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢.

المخطط العام للتقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية (السيد بيتر هاريس، فريق الخبراء (المرفق ٥))

١٦ - عرض السيد هاريس المقترح الحالي بشأن المخطط العام للتقرير الأول. ونوقشت هذه الصيغة فعليا ونقحت في ضوء تعليقات الدول. وتقرر أن يستند النهج إلى إطار يقوم على العناصر التالية: القوى المحركة - الضغوط - الحالة - التأثير - الاستجابات. وقُسم المخطط إلى سبعة أجزاء: (أ) موجز لصانعي القرار؛ (ب) سياق التقييم؛ (ج) خدمات النظام البيئي للمحيطات؛ (د) المسائل الشاملة - الأمن والسلامة في مجال الغذاء؛ (هـ) الأنشطة البشرية الأخرى؛ (و) التنوع البيولوجي والموائل؛ (ز) عمليات التقييم بشكل عام.

١٧ - وسيخصص فصل مستقل لكل نشاط بشري (باستثناء الأنشطة الواردة في جزء التقرير المخصص للأمن والسلامة في مجال الغذاء). وما زال يُنتظر أن يتفق الفريق العامل المخصص الجامع على الطريقة التي ينبغي اتباعها لتغطية موضوع "الاستجابات" ونطاق الاستنتاجات المتعلقة بالاحتياجات في مجال بناء القدرات. وحيث إن التنوع البيولوجي يغطي مجالا موضوعيا واسع النطاق، فلن يستطيع التقييم معالجة كل شيء. وسيضمن هذا الجزء تقييما شاملا لحالة التنوع البيولوجي البحري، وسيقيم أيضا مجموعات وموائل معينة كبيرة (المحلات المحددة الحساسة بيئيا وبيولوجيا، والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وأصناف الكائنات والموائل الأخرى التي سبق وأن حددتها السلطات المختصة بوصفها تحتاج إلى حماية).

١٨ - وأثيرت النقاط الرئيسية التالية في المناقشة التي أعقبت العرض:

(أ) سيركز التقييم على الوقائع. ولن يقدم توصيات إلى الدول من أجل اتخاذ إجراءات، رغم أن بعض المسائل لا تترك مجالاً للشك في وجود حاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات بشأنها. وفي ضوء التعليقات التي وردت، تبين أن الأجزاء التي تعالج "الاستجابات" يجب أن تكون وصفية، لا تقريرية؛

(ب) يتسم المخطط العام المقترح باتساع نطاقه. بيد أن الطلب يتعلق بإجراء تقييم متكامل للبيئة البحرية. ولذا فمن الضروري أن يكون شاملاً لكفالة عدم إغفال المسائل الهامة. لكن التقييم لن يغطي جميع القضايا بنفس المستوى من التفصيل لأن بعض المواضيع لا تحتاج إلى نفس القدر من الاهتمام الذي يحتاج إليه بعضها الآخر؛

(ج) ستستخدم لتقييم آثار تغير المناخ المعلومات التي جمعتها بالفعل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والاستنتاجات التي توصلت إليها. وكذلك فإن البيانات

الإقليمية بشأن قضايا شتى مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات ستوفر أيضا معلومات عن آثار تغير المناخ؛

(د) أبلغ ممثل الصين المشاركين في حلقة العمل بأنه ما زال يتعين تضمين المخطط العام المقترح بعضا من التعليقات التي أبدوها. والتعليقات المذكورة هي التالية:

١' أن الهدف من تقييم البيئة البحرية هو تقديم الدعم التقني لوضع السياسات الوطنية وأن التقييم ينبغي أن يركز على الجوانب التقنية لا أن يقيّم السياسات البحرية والحوكمة البحرية. وتتضمن الصيغة الحالية لمشروع المخطط العام عبارات مثل "الإطار التنظيمي" أو "النهج التنظيمية"، وهي عبارات تتعلق بتقييم السياسة وينبغي حذفها؛

٢' للتوصل إلى تحقيق توازن بين حماية المحيطات واستخدامها، ينبغي إجراء تحليل شامل للعلاقة بين الأنشطة البشرية والبيئة البحرية، ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إضافة محتويات مثل تأثير تدابير حماية البيئة البحرية على الملاحة البحرية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية البحرية؛

٣' يتعلق الفصل ٢٩ من مشروع المخطط العام بتأثير عمليات الدفاع الوطني على البيئة البحرية. وحيث إن أنشطة الدفاع تتعلق في أكثر الأحيان بمسائل السيادة، فإن التقييم ينبغي ألا يشغل نفسه بعمليات الدفاع الوطني.

عملية صياغة التقييم العالمي المتكامل الأول للبيئة البحرية (السيد ألان سيمكوك، فريق الخبراء (المرفق ٦))

١٩ - قدم العرض معلومات عن فريق التقييم، وأنواع المساهمات التي قدمها أعضاء فريق الخبراء ومجموعة الخبراء؛ واختيار المؤلفين؛ وتسلسل المساهمات التي قدمها المؤلفون، والخبراء الاستشاريون، والمكلفون بإجراء استعراض الأقران، وفريق الخبراء؛ والتوجيهات التي صدرت للكتاب.

٢٠ - وستساعد التوجيهات الصادرة للكتاب جميع الأطراف المعنية على التحرك في الاتجاه نفسه، وعلى توفير عملية شفافة. وستشمل التوجيهات أنواع المعلومات التي ينبغي استخدامها في التقييم؛ وتفضيل المعلومات المتاحة للجمهور والتي خضعت لاستعراض الأقران؛ والضمانات المطلوبة بالنسبة للمعلومات التي لم تخضع لاستعراض الأقران؛ وكيفية التعامل مع وجهات النظر المتباينة، وعدم اليقين والمخاطر؛ والحاجة إلى كفالة الإشارة على نحو مناسب إلى المصادر المستخدمة والكشف عن أي تضارب في المصالح. وفي مرحلة

لاحقة، ستشمل التوجيهات أيضاً نهجاً للتكامل وورقة بشأن الأسلوب. وسيعمل جميع الكتاب بصفتهم الشخصية بوصفهم خبراء مستقلين ولن يكونوا ممثلين لأي حكومة أو أي سلطة أو منظمة أخرى.

٢١ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد على ضرورة أن يحصل كل شخص معني على بيان واضح من الأمم المتحدة يحدد سبب دعوته للمشاركة.

البند ٥ من جدول الأعمال: لحة عامة عن التقييمات الإقليمية القائمة وتقديم البرامج الإقليمية

٢٢ - دعيت المنظمات الإقليمية إلى عرض التقييمات التي أجرتها.

لحة عامة عن التقييمات القائمة فيما يخص بحار شرق وجنوب شرق آسيا (السيدة جوينغ وانغ، فريق الخبراء (المرفق ٧))

٢٣ - أتاح العرض توفير معلومات موسعة عن التقييمات القائمة المتعلقة بالإقليم، والنتائج ذات الصلة التي توصلت إليها مختلف المنظمات والمشاريع الإقليمية، والمسائل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي وفوق الإقليمي، والاحتياجات في مجال بناء القدرات.

٢٤ - وأجري جرد أولي للتقييمات، ولكن ثمة حاجة إلى القيام بمزيد من العمل عقب حلقة العمل لتوسيع نطاق الجرد، وبخاصة للحصول على معلومات عن التقييمات الوطنية. ومع أن هناك تقييمات متكاملة في المنطقة، فإن بعضها قد يكون في حاجة إلى تحديث. وبناء على الجرد الأولي، كانت حالة التقييمات المتوفرة على النحو التالي:

(أ) تغطية ونطاق التقييمات البيولوجية والمادية - بعضها متوفر؛

(ب) تقييمات الظروف الاجتماعية والاقتصادية - بعضها متاح، وأغلبها جرى عبر فترات غير منتظمة؛

(ج) توجد ست قواعد بيانات.

٢٥ - وتشمل المسائل ذات الأولوية في المنطقة ما يلي: استغلال الموارد السمكية وغيرها من الموارد الحية بطريقة غير مستدامة، وانخفاض في كميات أنواع الأسماك التجارية التي تعود بها السفن، وفقدان الموائل وتدهورها، والتتريف، والتغير في هيكل النظام الإيكولوجي ووظيفته، والآثار الناجمة عن الأنشطة البرية مثل السدود الكبيرة واستصلاح الأراضي. وعلى المستوى فوق الإقليمي، تشمل تلك المسائل: آثار تغير المناخ، وتعديل النظام الإيكولوجي، ومصير ملوثات الغلاف الجوي ونقلها.

٢٦ - وقدمت المنظمات الإقليمية معلومات عن أنواع مختلفة من التقييمات، والكمية الكبيرة من البيانات والمعلومات المتاحة للجمهور، وأنشطة الرصد والتقييم المنتظمة في بعض أنحاء الإقليم. غير أن ثمة احتياجات تتعلق ببناء القدرات لتقديم معلومات عن الموارد المائية الحية، وتنفيذ دراسات طويلة الأجل وجيدة التخطيط بشأن التنوع البيولوجي، والربط بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل مواصلة الأنشطة بعد انتهاء المشاريع الإقليمية الممولة من الخارج. وشملت القضايا الأخرى التي يجب النظر فيها: كيفية الحصول على بعض البيانات مثل البيانات المسلسلة؛ وضمان الجودة ومراقبة الجودة بالنسبة للبيانات المتاحة؛ وكيفية تبادل البيانات؛ وكيفية تحسين منهجيات التقييم المتكامل؛ وكيفية إعداد معايير التقييم، والمستويات المرجعية، ومعايير السمية البيئية من أجل التقييم.

الأنشطة المتعلقة بالبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وفقا لتقارير منظمة العلوم البحرية لشمال المحيط الهادئ وبرنامج الرصد الكوري (البروفيسور تشول بارك، فريق الخبراء (المرفق ٨))

٢٧ - عُرض تقرير منظمة العلوم البحرية لشمال المحيط الهادئ، المعنون "النظم البيئية البحرية في شمال المحيط الهادئ ٢٠٠٣-٢٠٠٨"، الذي يركز على البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي. وتناول العرض الجانبيين المادي والبيولوجي، وقدم بعض البيانات الواردة في المنشور، فضلا عن الاتجاهات في مجالات مختارة، والاختلالات التي لوحظت.

٢٨ - وعُرضت أيضا برامج الرصد الرئيسية الثلاثة في جمهورية كوريا:

(أ) يُجري المعهد الوطني للبحوث المتعلقة بمصايد الأسماك وتنميتها عمليات رصد أوقيانوغرافية متسلسلة بوتيرة مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر منذ عام ١٩٢١. وتمثل المتغيرات الرئيسية المقاسة فيما يلي: درجة حرارة المياه، والملوحة، والأوكسجين المذاب، والمواد الغذائية، والكلوروفيل - أ، والعوالق النباتية والعوالق الحيوانية؛

(ب) يُجرى كل ثلاثة أشهر رصد للبيئة الساحلية حول كل المناطق الساحلية في جمهورية كوريا، مع عملية مسح صيفية في المناطق البحرية البعيدة عن الساحل. وتتوفر المعلومات المتعلقة ببرامج الرصد على الموقع الشبكي وفي التقارير السنوية؛

(ج) يُجرى كل ١٠ سنوات تحقيق بشأن النظام الإيكولوجي البحري، حيث يُختار موقع واحد لدراسة العوالق، والكائنات القاعية، والطيور والثدييات البحرية، والأوالي، والخصائص البيئية.

الأنشطة المنفذة في إطار خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ التي تساهم في تقييم البيئة البحرية (السيد ألكسندر تكالين، منسق خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المرفق ٩))

٢٩ - قُدم عرض بشأن الأنشطة المنفذة في إطار خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، وهي الأنشطة التي رأت البلدان الأعضاء أنها ذات أهمية، وتناول العرض أيضا عددا من التقييمات الموضوعية التي أجريت بشأن تكاثر الطحالب الضارة، والملوثات الواردة عبر المجاري النهرية وبصورة مباشرة، والجوانب القانونية لحماية البيئة، ولحمة عامة عن الحميات الطبيعية البحرية والساحلية، والملوثات المترسبة من الغلاف الجوي، والقمامة البحرية، وحالة التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والتقييم السريع لحالة التنوع البيولوجي والتهديدات التي تحدق به.

٣٠ - وأعدَّ تقرير عن حالة البيئة البحرية في منطقة شمال غرب المحيط الهادئ، يتضمن تقييما متكاملا لهذا المجال.

٣١ - ومن شأن خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ أن تساهم في العملية المنتظمة من خلال أنشطة بناء القدرات وإصدار التقرير الثاني عن حالة البيئة البحرية بعد عام ٢٠١٢، الذي سيركز أكثر على القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ولجنتها الفرعية لغرب المحيط الهادئ في دعم العملية المنتظمة في مناطق بحار شرق وجنوب شرق آسيا (السيد ونشي دُجو، رئيس اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ (المرفق ١٠))

٣٢ - سلط السيد ونشي دُجو الضوء على أهمية النظام العالمي لرصد المحيطات ونظام التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية بوصفهما منصتين دوليتين لإنتاج وتيسير تغيير البيانات والمنتجات والخدمات الأوقيانوغرافية تحقيقا للأغراض العملية المنتظمة. وعلى وجه الخصوص، أبلغ المشاركين في الاجتماع بالقرار الذي اتخذته مؤخرا جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بأن تدرج في نظام التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات الذي استُحدث في إطار عملية تعداد الكائنات الحية البحرية، وهي مبادرة تعاونية دولية أجريت من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ لتقييم وشرح تنوع الحياة البحرية في المحيطات وتوزعها ووفرتها. وتتضمن قاعدة بيانات نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات ٣١,٩ مليون ملاحظة.

٣٣ - وقال أيضا إن الأنشطة الإقليمية التي نفذتها اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والتي يمكن أن تساهم في العملية المنتظمة تشمل تطوير النظام العالمي لرصد المحيطات في منطقة شمال شرق آسيا، والنظام العالمي لرصد المحيطات في منطقة جنوب شرق آسيا، وتقييم تكاثر الطحالب الضارة، والأنواع البحرية الغريبة. ووجه الانتباه إلى أن اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ قد أنشأت في الدورة الحكومية الدولية الثامنة (عقدت في بالي، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠١٠) فريقا عاملا معنيا بالعملية المنتظمة بقصد تيسير تنفيذ العملية المنتظمة عبر توفير الدعم التقني للدول الأعضاء في المنطقة، ومساعدتها على بناء القدرات. ومن الممكن أيضا الحصول على معلومات مفيدة في بعض المجالات من منشورين من إعداد علماء تابعين للجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ؛ كذلك يمكن أن تقدم اللجنة الفرعية تفاصيل بهذا الشأن عند الطلب.

٣٤ - ونظرا لاستمرار وجود أوجه كثيرة لعدم اليقين بشأن الجوانب التقنية المتعلقة بمنهجيات ومعايير ومقاييس التقييم وقدرة الدول الأعضاء، فقد حدد آليات إقليمية عديدة يمكن أن توفرها اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ لتيسير المشاورات الفنية بشأن أوجه عدم اليقين المذكورة، بما في ذلك دورتها الحكومية الدولية، والفريق العامل المعني بالعملية المنتظمة التابع للجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ، والندوات الدولية العلمية التي تعقدها اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ. وأعرب في ختام حديثه عن استعداد اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ استعداداً تاماً لتقديم و/أو تطوير برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء في المنطقة لتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات من أجل العملية المنتظمة، وتلا قائمة بجميع برامج التدريب الجارية المنفذة سواء في المراكز الإقليمية للتدريب والبحوث التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الدولية أو من خلال مختلف البرامج/المشاريع.

قياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه: الإبلاغ عن حالة السواحل (السيد رفائيل لوتيا، المدير التنفيذي، الشراكات في الإدارة البيئية لبحار جنوب شرق آسيا (المرفق ١١))

٣٥ - أوضح السيد لوتيا أن أنشطة الشراكات في الإدارة البيئية لبحار جنوب شرق آسيا غطت نطاقا واسعا بحكم دورها كآلية التنسيق الإقليمية لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لبحار شرق آسيا، التي اعتمدها ١٤ بلدا من بلدان المنطقة. ومن الأهداف الإقليمية المتفق عليها، تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من خط الساحل في المنطقة بحلول عام ٢٠١٥، مع تقديم تقارير إقليمية منتظمة عن مدى تنفيذ ذلك النمط من الإدارة كل ثلاث سنوات. وقد وفر رصد تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق

الساحلية باستخدام تقارير حالة السواحل نظاما للإبلاغ على الصعيد المحلي يُظهر المجالات التي تستدعي التدخل في مجال السياسات. وقدّم تقرير حالة السواحل معلومات أساسية عن حالة الجوانب الديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وكذلك الإجراءات الإدارية المتخذة. وجرى تحديد الثغرات التي تعترى البيانات، وتعزيز القدرات في جميع مراحل العملية الدورية لتخطيط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذها. وشكّلت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في أنشطة من بينها الرصد والتقييم، عنصرا رئيسيا في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتطلبت مواصلة تنمية القدرات اللازمة لمختلف أصحاب المصلحة.

٣٦ - ووضعت آلية الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا قائمة من ٣٥ مؤشرا أساسيا لمختلف جوانب تدابير التنمية المستدامة والحوكمة، تضمنت الالتزامات العالمية والإقليمية، من قبيل جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية. وأتاح ذلك إدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما على الصعيد المحلي، فصار من الممكن مقارنة التغييرات التي تحدث بمرور الوقت. ويقدم "دليل حالة الساحل" المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي تُستخدم في عدد من المواقع في مختلف البلدان على نطاق المنطقة كلها. وكانت شبكة الحكومات المحلية التابعة لآلية الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا قد التزمت بالإبلاغ عن حالة السواحل في جميع مواقع الأعضاء في أجل أقصاه عام ٢٠١٥.

تقييمات المناطق البحرية والساحلية التي تضطلع بها هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (السيد إريك أدلر، منسق الهيئة، (المرفق ١٢))

٣٧ - قدّم العرض المتعلق بهيئة التنسيق المعنية بالبحار شرق آسيا، إيضاحات موجزة لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أنشئت الهيئة في عام ١٩٨١ وهي بمثابة المنبر الحكومي الدولي الذي يتولى الإشراف على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بحماية المناطق البحرية والساحلية لمنطقة جنوب شرق آسيا وتحقيق تنميتها المستدامة، لكن لا توجد أي اتفاقية ملزمة قانونا.

٣٨ - وقد أعدت الهيئة تقييمات مختلفة، على النحو التالي:

- (أ) بيّنت حالة تقرير البيئة البحرية لبحار شرق آسيا لعام ٢٠٠٩، مركز تلك البيئة واتجاهاتها السائدة، ومبادرات إدارتها، والقضايا الناشئة، ودراسات الحالات الإفرادية، وأفضل الممارسات، والإجراءات التي يتعين اتخاذها مستقبلا؛
- (ب) النفايات البحرية في منطقة بحار شرق آسيا؛

(ج) التخطيط المكاني في المنطقة الساحلية لمنطقة بحار شرق آسيا؛

(د) التحاتّ الساحلي؛

(هـ) قاعدة المعارف المتعلقة ببحار شرق آسيا؛

(و) تقييم الضغوط والآثار والاستجابات للتنوع البيولوجي.

٣٩ - وفيما يلي النقاط الرئيسية التي تناولتها المناقشات الواردة في تلك العروض:

(أ) إمكانية إسهام أعمال العديد من المنظمات الإقليمية في عملية التقييم. إلا أن

التحدي المطروح يتمثل في كيفية إدماج المعلومات المستقاة من أعمالها؛

(ب) نفذت الصين عدة أنشطة يمكن أن تدعم العملية المنتظمة: ذلك أنها دأبت

على إجراء عمليات الرصد والمراقبة والإدارة بصورة سنوية. وأصدرت نشرات منتظمة عن مختلف المواضيع الأوقيانوغرافية، من أهمها المواضيع المتصلة بعمليات رصد وتقييم حالة البيئة البحرية والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بنوعية المياه البحرية، والرواسب، والترسب الجوي، ومدخلات الأنهار، وتربية الأحياء البحرية، ومياه الاستحمام، ومواقع الإغراق، ومناطق استخراج النفط والغاز. ومن شأن مشروع لإدارة التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية لبحر الصين الجنوبي (مُموّل من مرفق البيئة العالمية) أن يقدم معلومات عن تقييم موارد التنوع البيولوجي الساحلي وإدارتها؛

(ج) قدم ممثل عن الصين معلومات عن النظام الوطني للبيانات والمعلومات

البحرية، تشمل إحصاءات اقتصادية بحرية، وبيانات عن الأنشطة الاقتصادية البحرية والدراسات حول العلاقة بين الصناعة البحرية والبيئة البحرية. ويجري إصدار حولية عن الإحصاءات البحرية سنوياً، تتضمن معلومات عن إنتاج النفط والغاز، ومنتجات تربية الأحياء البحرية، والعمالة المتصلة بالمحيطات. وجرى جمع بيانات عن بلدان أخرى لغرض مقارنة تصنيف الأنشطة الاقتصادية البحرية بين الصين وبلدان رئيسية أخرى.

البند ٦ من جدول الأعمال: بناء القدرات لأغراض التقييم المتكامل

٤٠ - قُدمت العروض التالية لإبداء اقتراحات عن تحسين المهارات:

بناء القدرات لأغراض التقييم المتكامل: كيف يمكننا التعامل مع ذلك؟ (السيد آلان سيمكوك، فريق الخبراء (المرفق ١٣))

٤١ - قدّم هذا العرض (الذي جرى التوضيح بأنه يعبر عن وجهة نظر شخصية لمؤلفه ولم ينظر فيه فريق الخبراء) بعض الاقتراحات المتعلقة بسبل بناء القدرات في مجال التقييم المتكامل. وذكّر أن إجراء تقييم متكامل سيّشل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في سياق العمليات المتعلقة بالمحيطات والأنشطة البشرية والتنوع البيولوجي. وكان ثمة قدر هائل من المعلومات قد يعسر معه اختيار المعلومات المهمة لإدراجها في التقييم. وقدّمت بعض الاقتراحات من قبيل التركيز على الأنواع الرئيسية أو الأنواع ذات الأهمية الاقتصادية. وعُرضت أمثلة على الصلات بين الحالة السائدة والضغط التي تتعرض لها. وقدّمت أيضا خيارات لأنواع المعلومات التي يتعين إدماجها في عمليات التقييم الاقتصادي والاجتماعي المتكامل، مثل الصحة البشرية ودخل العمال البحريين.

بناء القدرات التقنية لعمليات التقييم البحرية: برنامج البحار المستدامة (السيد ووتر رومنس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة معلومات البحوث العالمية في أرنالد (المرفق ١٤))

٤٢ - قدّم السيد رومنس تقريرا عن برنامج بناء القدرات بشأن البحار المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة معلومات البحوث العالمية في أرنالد). وقد استهدف برنامج بناء القدرات هذا مساعدة الدول النامية على تطوير منتجات وأدوات البيانات والمعلومات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للبيئة البحرية، بما في ذلك التقييمات البحرية.

٤٣ - وأفاد بأن مشروع قاعدة معلومات البحوث العالمية الذي وضعته هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا تحت عنوان "نحو المشاركة في عملية الأمم المتحدة المنتظمة للإبلاغ عن التقييمات العالمية للبيئة البحرية: تعزيز قدرات البلدان النامية في بحار شرق آسيا" هو مشروع ممول من شبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث التغير العالمي. وقد مولت مشاركة عدة مشاركين في هذه الحلقة عن طريق ذلك المشروع. واقترح تنظيم حلقة عمل تقنية لمتابعة التقييمات البحرية في المنطقة، استنادا إلى احتياجات بناء القدرات والأولويات التي تم تحديدها خلال حلقة العمل المذكورة.

٤٤ - وأعرب ممثل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لعلوم المحيطات ولجنتها الفرعية لغرب المحيط الهادئ عن تقدير منظماته للجهود الجماعية التي بذلها جميع المشاركون لإنجاح حلقة العمل. ومع الاعتراف التام بضرورة تطوير المهارات اللازمة لإجراء تقييم متكامل وما يكتنف عملية التطوير من تحديات، أعرب عن استعداد اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية

الدولية واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ لتوفير الدعم المالي والتقني لتطوير هذه المهارة في المنطقة.

البند ٧ من جدول الأعمال: تحديد التقييمات الفعالة والثغرات في المعلومات والاحتياجات إلى بناء القدرات في المنطقة

٤٥ - شكّلت ثلاثة أفرقة عمل وُفّحت باب الانضمام إليها أمام جميع المشاركين في حلقة العمل، بهدف تحديد التقييمات والبيانات التي لم تخضع للتقييم ويمكن استخدامها في التقييمات، والثغرات في المعلومات، والاحتياجات إلى بناء القدرات في المنطقة.

٤٦ - وفيما يلي الموجزات الواردة من الأفرقة العاملة:

ألف - الفريق العامل ١: العلوم الفيزيائية (المنسق: السيد بيتر هاريس، المقرر: السيد ونشي دجو)

ألف ١ - إضافة إلى قائمة التقييمات البالغ عددها ١٢٧ تقييماً، التي جمعها منظّمو حلقة العمل، جرت الإشارة إلى تقييمات أخرى عديدة وتم التأكيد عليها، وهي كما يلي:

(أ) الصين: أعدت تقارير سنوية عن الكوارث البحرية، والمد العاصفي، ومستوى سطح البحر، ونوعية البيئة البحرية (نوعية المياه، وسلامة النظام الإيكولوجي البحري، ورصد مواقع الإفراغ، ومصادر المواقع الصناعية، والمدخلات النهرية والجوية، وما إلى ذلك)؛

(ب) اليابان: أجرت عدة وزارات ومنظمات عمليات رصد وإبلاغ عن المتغيرات المادية والكيميائية، من قبيل درجة الحرارة ونسبة الملوحة والتيار البحري ومستوى سطح البحر والأكسجين المذاب والمغذيات والكلوروفيل والضغط الجزئي لثاني أكسيد الكربون والفلزات الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة. وأجرت برامج بحث في المجال البحري واسعة النطاق وممولة تمويلًا جيدًا (الوكالة اليابانية للعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض، جامعات) استقصاءات أوقيانوغرافية طبيعية. وأجرى المعهد الوطني للدراسات البيئية (جامعة تسوكوبا) أبحاثًا في مسببات الأمراض والفلزات الثقيلة البحرية؛

(ج) كوريا: لديها القدرة على رصد قياس المد والجزر (مستوى سطح البحر)، والأدوات الراسية، ورادار ذو تردد عال، والاستشعار عن بعد، والمقاطع الأوقيانوغرافية المتكررة؛

(د) تايلند: أجرت تقييمات بشأن البيئة البحرية ومواردها؛ وتقييمات نوعية المياه (لكنها غير متوافرة باللغة الإنكليزية)؛ ولديها القدرة على تقييم حالة الموائل، لكن قدراتها ناقصة في مجال الأوقيانوغرافيا الطبيعية؛

(هـ) تقرير سد الوديان الثلاثة، الذي تناول الآثار المترتبة على الترسبات الساحلية؛

(و) تقييمات تكاثر الطحالب الضارة والأنواع البحرية الغريبة التي أجرتها اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

ألف ٢ - يتمثل الاستنتاج الرئيسي في عدم قيام أي بلد من البلدان بإجراء تقييم متكامل لتقرير حالة البيئة البحرية. فقد كانت تقارير الرصد متفرقة بين العديد من الوزارات والوكالات، وإن كانت لدى بعض البلدان قاعدة مركزية للبيانات وأسهمت في برامج دولية.

ألف ٣ - لم يتم تحديد أي بيانات لم تخضع للتقييم، لكنها طبعاً قد تكون موجودة دون أن يعلم بها المشاركون.

ألف ٤ - شملت الثغرات القائمة في المعلومات ما يلي:

(أ) ثغرات مفاهيمية في النمذجة الرقمية (على سبيل المثال قد يؤثر استبعاد المد والجزر أو مخلفات الأنهار، في موضوعية النتائج)؛

(ب) كانت بيانات قياس الأعماق (ولا سيما بشأن المنطقة الداخلية من الرصيف القاري) غير كافية لعملية وضع النماذج الرقمية؛

(ج) بيانات الرواسب المعلقة (مفيدة لتتبع انتشار الملوثات)؛

(د) تحمّض المحيطات: لم تستوف البيانات المجمعة المتعلقة بدرجة حموضة المحيطات مواصفات رصد تحمّض المحيطات؛

(هـ) المعارف عن الأنشطة المتصلة بالمحيطات؛

(و) تصريف الرواسب إلى السواحل.

ألف ٥ - شملت المشاكل الأخرى ما يلي:

(أ) مراقبة نوعية البيانات - كان من بين الأمثلة على ذلك افتقار تحليل بيانات مكونات التيار لقياس المد والجزر، إلى الدقة اللازمة؛

(ب) عدم إجراء تقييمات لحدود تبادل البيانات؛

- (ج) عدم توافر البيانات المتعلقة بالطاقة الريحية/طاقة الأمواج؛
 (د) الافتقار إلى بيانات عن موائل الأحياء القاعية.

باء - الفريق العامل ٢: العلوم البيولوجية (المنسق: السيد وين تشوان، المقررة: السيدة كوني تشيانغ)

باء ١ - التقييمات الحالية: تم تحديد ما يلي باعتباره مفيدا للعملية المنظمة في المنطقة:

- الإنتاج الأولي والعوالق والبكتيريا: أُجريت استقصاءات وطنية في معظم بلدان المنطقة. فعلى الصعيد الإقليمي، أُشير إلى إمكانية أن تتضمن المشاريع التعاونية الإقليمية تقييمات معينة، لكن هذه التقييمات اقتصرت على كل منطقة من المناطق المعنية المشمولة بالمشاريع. ولم يوجد أي تقييم للعوالق على صعيد المنطقة، وإن كان بالإمكان الحصول على معلومات عن الإنتاج الأولي من البيانات المستمدة من السواتل.
- مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية: دأب معظم البلدان على جمع بيانات عن أنشطة صيد الأسماك لرصد حالتها والتيارات السائدة فيها. إلا أن التقييمات المتعلقة بالأنواع غير التجارية كانت محدودة إلى حد ما. ولم تكن ثمة أعداد كبيرة من أساليب تقييم مصائد الأسماك المستندة للنظام الإيكولوجي متوافرة لأغراض التقييم المتكامل. وكان يجري وضع نماذج لتوقع دور تربية الأحياء المائية في المستقبل، لكن كان لا يزال من الصعب قياس ذلك كمياً. وكان لدى منظمة العلوم البحرية لشمال المحيط الهادئ فريق عامل معني بالتفاعلات البيئية بشأن تربية الأحياء المائية البحرية في البلدان التابعة للمنظمة. واختلفت التقييمات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمصائد الأسماك من بلد لآخر من حيث كمية البحث الذي اضطلع به. وعلى صعيد إقليمي، لم يجمع إلا عدد قليل من البلدان معلومات عن الأعشاب البحرية.
- الأحياء القاعية، وتكاثر الطحالب الضارة، والأنواع الغريبة: لم يوجد برنامج رصد منظم معروف للأحياء القاعية، بينما تكاثرت عمليات رصد الطحالب الضارة وجرى نشر نتائجها وإتاحتها في المنطقة بأسرها. وكانت لدى منظمة العلوم البحرية لشمال المحيط الهادئ قاعدة بيانات عن تكاثر الطحالب الضارة، متصلة بقاعدة البيانات العالمية عن تكاثر الطحالب الضارة. وكانت التقييمات المتعلقة بالأنواع

الغريبة نادرة، حيث اتسمت بمحدودية كبيرة في البيانات المعيارية للمساعدة في تحديد الأنواع التي يتعين تصنيفها تحت فئة الأنواع "الغريبة".

- التنوع البيولوجي والموائل: أجريت عدة تقييمات في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا بشأن موائل معينة، مثل الشعاب المرجانية والأسماك المرتبطة بها. وكانت لدى كل بلد بعض المعلومات عن عدد الأنواع وأصنافها، والمناطق المحمية، وإن جرت العادة على توزيع تلك المعلومات على مختلف الوكالات. وكانت اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، ومنظمات غير حكومية قد أجرت تقييمات للشديدات البحرية والطيور البحرية والأنواع المهاجرة. وأجرت الصين دراسة استقصائية سنوية للموائل الحساسة. وكان لدى جمهورية كوريا معهد وطني لبحوث الحوتيات يعمل في الميدان.

باء ٢ - البيانات التي لم تخضع للتقييم: في الحالات التي لم يُضطلع فيها بأي تقييمات، عمدت البلدان في كثير من الأحيان إلى جمع المزيد من البيانات الوطنية. وقد لا تكون أيضا بعض المعلومات متاحة للعموم. وكانت قواعد البيانات العامة الدولية والإقليمية موجودة لكن البعض منها يوفر في معظمه معلومات ذات طبيعة بيانية ولا يقدم منها ما يكفي لعمليات التقييم. وبرزت الحاجة إلى مؤشرات التقييمات البيولوجية. وجرى في نهاية الأمر تحليل معظم البيانات لكن النتائج قد لا تكون ذات صلة بالتقييمات.

باء ٣ - الثغرات في المعلومات: كانت المعلومات/البيانات عن الأحياء القاعية، وفقدان الموائل الساحلية، والأنواع الغريبة، وتكاثر قناديل البحر، وأسباب الصيد المفرط والتلوث وآثارهما، محدودة أو منعدمة. فمن اللازم إدماج البيانات ثم تقييمها بهدف منع الصيد المفرط، وينبغي تشجيع إجراء تقييمات مشتركة للثروة السمكية باتباع منهجية موحدة. وجرت التوصية بضرورة تحديد الحد الأدنى من متطلبات جمع البيانات. ومن اللازم إجراء مزيد من البحث والرصد وتقديم الدعم المالي للاضطلاع بالأنشطة.

باء ٤ - بناء القدرات: تم القيام بالعديد من الأنشطة وإنشاء عدة مراكز إقليمية لبناء القدرات في المنطقة منذ فترة طويلة، للتصدي لشتى المسائل منها على سبيل المثال الشعاب المرجانية، وتحديد الأسماك، وتطبيق بيانات الاستشعار عن بعد، وتحليل نوعية المياه. وأتاحت المشاريع والبرامج عدة فرص لبناء القدرات. وتوافرت القدرة على الرصد وجمع البيانات بمختلف أنواعها، لكن تلك القدرة كانت ضعيفة عموما فيما يتصل بالتقييمات المتكاملة. وفي جميع أنحاء المنطقة، كانت الاحتياجات لا تزال قائمة إلى تعزيز القدرات في مختلف

الميادين التي يمكن أن تساهم في عمليات التقييم على الصعيدين الإقليمي والعالمي وذلك على النحو التالي:

- (أ) تقييم مصائد الأسماك المستند للنظام الإيكولوجي؛
- (ب) تقييم آثار أنشطة صيد الأسماك على النظام الإيكولوجي البحري، وتوقعات الثروة السمكية والأسماك الصدفية وتربية الأحياء المائية؛
- (ج) تقييم الآثار الناجمة عن تربية الأحياء المائية على الكائنات الحية؛
- (د) استقصاءات النظام الإيكولوجي؛
- (هـ) استقصاءات التنوع البيولوجي البحري؛
- (و) ضمان الجودة/مراقبة النوعية لجمع البيانات وتحليلها؛
- (ز) تعزيز قابلية البيانات المستمدة من مختلف المصادر للمقارنة ومدى ملاءمتها؛
- (ح) جمع المعلومات عن مناطق تربية الأسماك؛
- (ط) تحسين مهارات استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لأغراض الإدارة؛
- (ي) إدارة المعلومات البيولوجية باستخدام علم التصنيف؛
- (ك) الرصد لأغراض الأمن الغذائي؛
- (ل) تقييم آثار تغير المناخ على علم الأحياء؛
- (م) استخدام المعلومات الجينية لتعقب وتحديد الثروة والأنواع السمكية المشتركة؛
- (ن) تقييم آثار الأنواع الغريبة؛
- (س) إجراء تقييمات سريعة للتنوع البيولوجي؛
- (ع) النمذجة والتنبؤ الإيكولوجيان لغرض التنبؤ بالآثار المترتبة على الأنشطة، على سبيل المثال المنتجات السمكية وتقييم إغناء المياه بالمغذيات.

جيم - الفريق العامل ٣: الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (المنسق: السيد ألان سيمكوك، المقرر: السيد فوترومنس)

جيم ١ - ساعدت السيدة ويلينغ سونغ (الصين) الفريق العامل بتقديم عرض شامل للغاية تضمن استعراضاً عاماً لجمع البيانات الاجتماعية - الاقتصادية، وإدارتها، وتقييمها ونشرها في الصين. وتضمن استعراضها المسائل الأربع العامة التي كان قد طلب من الفريق العامل

النظر فيها، وهي: مشاريع التقييم التي كانت بصدد الإجراء أو اكتملت، والبيانات البحرية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي كانت متاحة لإجراء عمليات التقييم، والفجوات في البيانات، والاحتياجات من بناء القدرات لإجراء تقييم متكامل. ومن بين المسائل التي شملتها عمليات التقييم:

- (أ) عمليات التقييم لمدى فعالية النموذج الصناعي البحري الرئيسي؛
- (ب) تقييم لأثر ارتفاع مستوى سطح البحر على الاقتصاد الاجتماعي؛
- (ج) تقييم التشريعات على أساس التنمية الاقتصادية والبيئة الإقليمية؛
- (د) تقييم شامل لتنفيذ الخطة البحرية ذات الصلة؛
- (هـ) الرصد والتقييم الاقتصاديان للبيئة البحرية الوطنية؛
- (و) بحوث تتعلق برصد الأنشطة الاقتصادية ومراقبتها على أساس القدرات البيئية؛
- (ز) تقييم آثار الكوارث الرئيسية في المحيطات على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الساحلية.

جيم ٢ - وشملت مشاريع التقييم المحددة:

- (أ) عمليات تقييم لمدى فعالية النماذج الاقتصادية الدورية للصناعات البحرية الرئيسية؛
- (ب) منطقة تيانجين بينهاي الجديدة: ارتفاع مستوى سطح البحر، وتقييم أثره؛
- (ج) تقييم تشريعي لبيئة بوهاي على أساس التنمية الاقتصادية الإقليمية؛
- (د) تقييم شامل لتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية البحرية؛
- (هـ) الرصد والتقييم الاقتصاديان للبيئة البحرية الوطنية.

جيم ٣ - وأوضحت السيدة سونغ العمل الذي أنجزته الصين بالمقارنة بين تصنيف أنشطتها الاقتصادية البحرية وتصنيف أنشطة البلدان الكبرى الأخرى والبلدان التي تم نشر بياناتها. وقد أظهر ذلك المشاكل التي تعيق إجراء استعراضات عامة دولية.

جيم ٤ - وتحدثت عن الفجوات في البيانات القائمة التالية:

- (أ) الاستثمار، وتحديدًا في الصناعة البحرية؛

- (ب) دخل العاملين في الصناعات البحرية؛
- (ج) نفقات البحوث والتنمية في الصناعات البحرية؛
- (د) استهلاك الصناعات البحرية للطاقة والمياه؛
- (هـ) رقم أعمال كل صناعة؛
- (و) القيمة غير السوقية للموارد البحرية وللبيئة.
- جيم ٥ - وأشارت إلى الاحتياجات التالية اللازمة من أجل بناء القدرات التي تدعم عمليات التقييم العالمية للبيئة البحرية:
- (أ) بحوث بشأن معيار تصنيف دولي للأنشطة الاقتصادية البحرية؛
- (ب) تحسين الشبكات الدولية وتقاسم الموارد؛
- (ج) الاتصالات الدولية وإقامة منبر تعاوني؛
- (د) التوعية ونشر النتائج.
- جيم ٦ - وأوضح السيد رافائيل لوتيا (الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا) أنه تم بذل جهود إقليمية في عام ٢٠٠٩ بشأن تقييم الأهمية الاقتصادية للبيئة البحرية في منطقة الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا. وكانت مساهمة القطاع البحري أكبر من أي قطاع آخر. وكان هذا هاماً للنهوض بأنشطة الدعوة.
- جيم ٧ - وأبدت وفود أخرى أيضاً ملاحظات عامة.
- جيم ٨ - وعلى إثر هذه المقدمات العامة، استعرض الفريق العامل القطاعات الاقتصادية التي تم تحديدها، لضبط البيانات الاجتماعية - الاقتصادية وعمليات التقييم التي قد تكون متاحة:
- (أ) مصائد الأسماك وتربية المائيات: تتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إدارة بيانات الصيد والإنتاج. ولم تكن نسبة المعلومات المتاحة عن قِيم الصيد والإنتاج واضحة؛
- (ب) استخراج الرمال والحصى البحرية: كانت المعلومات محدودة. وينبغي أن تكون معلومات أخرى عن التعدين في أعماق البحار متاحة من السلطة الدولية لقطاع البحار؛
- (ج) النفط والغاز في المناطق البحرية: من المرجح أن يتسنى الحصول على المعلومات من منظمات التجارة العالمية؛

- (د) النقل البحري: جرى إبلاغ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بمعلومات الشحن، وهي متاحة لديه. وكانت منظمة السياحة العالمية مصدراً محتملاً للحصول على معلومات عن السفن السياحية. أما المعلومات عن العبارات فمن الصعب الحصول عليها؛
- (هـ) كوارث النقل البحري: كانت الصين قد درست آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن الحصول على معلومات مماثلة من مراكز العمل الإقليمية ودون الإقليمية؛
- (و) المعلومات عن النشاط الاقتصادي المرتبط بالنقل البحري (التأمين، والسمسرة في السفن، وبناء السفن وتفكيكها) اللازم إدراجها لإظهار حجم الأنشطة المرتبطة بالبحر؛
- (ز) كانت السياحة الساحلية هامة جداً في شرق وجنوب شرق آسيا، ولكن كان من الصعب فصلها عن أنواع السياحة الأخرى؛
- (ح) ينبغي إضافة صناعة ملح البحر إلى عملية التقييم؛
- (ط) كانت تحلية المياه حاسمة لسنغافورة، وبعض المواقع الأخرى. ومع ذلك، كان الأثر العام ضعيفاً إذا نُظر إليه من منظور عالمي؛
- (ي) يحتاج الفصل المعنون "استخدام الموارد الجينية البحرية" إلى معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛
- (ك) إن توليد الطاقة من الرياح والأمواج والمد والجزر في المناطق البحرية حقل جديد، والمعلومات عن جوانبه الاقتصادية والاجتماعية ما زالت محدودة حتى الآن من حيث الحجم.
- جيم ٩ - واستعرض الفريق العامل بعد ذلك الجوانب الاجتماعية لهذه الأنشطة، حسب الاقتضاء:
- (أ) مصائد الأسماك وتربية المائيات: يعتمد عدد كبير من السكان على هذا القطاع. وقد نشرت منظمة العمل الدولية بعض البيانات، ولكن التغطية كانت غير شاملة والتصنيفات متنوعة. وكانت بيانات الدخل على وجه الخصوص غير متاحة في بعض البلدان أو لصغار الصيادين الحرفيين أو العاملين في مصائد الكفاف؛
- (ب) كان للسياحة الساحلية أثر اجتماعي كبير على السياح والسكان الذين يخدمونهم على حد سواء. ومع ذلك كانت المعلومات عن هذه الجوانب الاجتماعية محدودة؛

- (ج) تحلية المياه: حيثما تم استخدامها كانت لها أهمية اجتماعية كبيرة.
- جيم ١٠ - وأخيراً، استعرض الفريق العامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعمليات النظم البيئية:
- (أ) الدورة المائية: يعسر من الناحية المفاهيمية تقييمها؛
- (ب) التفاعل بين الهواء والبحر، بما في ذلك تغير المناخ: تطبق اعتبارات منفصلة على:
- ١' البيانات المتعلقة بمستوى سطح البحر: حللت الصين أثر ذلك على الاقتصاد. وقامت سنغافورة وتايلند أيضاً بالعمل نفسه؛
- ٢' الظواهر الجوية القاسية: للصين إحصاءات عن تكاليف الكوارث تقييم اتجاهاتها، وأثرها على الصناعة والمجتمع (بما في ذلك الجرحى). وكان الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يعمل أيضاً في نفس المجال؛
- ٣' التحمض: لا تسمح المعرفة المتاحة بتقدير آثاره الاقتصادية؛
- ٤' الأشعة فوق البنفسجية: كانت التغيرات ذات أهمية محدودة في شرق وجنوب شرق آسيا؛
- ٥' حجز الكربون: لزراعة غابات المنغروف أهمية اقتصادية عن طريق قدرتها على تعويض انبعاثات الكربون؛
- (ج) الخدمات الجمالية والثقافية: لا تتوفر عنها إلا معلومات بسيطة. ولعل بإمكان علماء الأنثروبولوجيا تقديم المزيد من المعلومات.
- ٤٧ - وفي المناقشات التي تلت تقديم تقارير الأفرقة العاملة الثلاثة، أثيرت المسائل الرئيسية التالية:
- (أ) ينبغي النظر بمزيد من التفصيل في مياه الصابورة باعتبارها وسيلة لنقل الأنواع الدخيلة؛
- (ب) كانت العديد من خرائط الموائل متاحة، ولكن الخرائط المتكاملة قليلة، ومعظمها ثمرة مشروعات فردية، وعلى سبيل المثال، أعد مشروع بحر الصين الجنوبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خرائط الموائل لتحديد المجالات التي يلزم تحسين إدارتها؛

(ج) قد يلزم الوصول إلى البيانات الخام في حال عدم وجود عمليات تقييم لمسائل معينة؛

(د) ثمة حاجة ماسة لبناء القدرات لعمليات التقييم المتكاملة في المنطقة؛

(هـ) كانت الجمعية العامة قد عينت أربع وكالات/برامج تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية) لتشارك في العملية المنتظمة، ووجهت دعوة عامة لمزيد من الوكالات/البرامج الأخرى ذات الصلة؛

(و) يلزم القيام بمزيد من العمل لتوفير معلومات إضافية بشأن عمليات التقييم على المستوى الوطني.

البند ٨: متابعة حلقة العمل

موجز الوقائع

٤٨ - قدم الرئيسان المشاركان مشروع تقرير موجز عن وقائع حلقة العمل قام المشاركون باستعراضه. وأشار الرئيسان المشاركان إلى أنهما سينقحان مشروع التقرير في ضوء تلك التعليقات وأي تعليقات أخرى ترد قبل نهاية ساعات العمل في ٢٩ شباط/فبراير، وسيضعان الصيغة النهائية للتقرير الموجز، بمساعدة من بقية أعضاء فريق الخبراء الذين كانوا حاضرين.

خطة بناء القدرات على المدى القصير

٤٩ - ناقش المشاركون في حلقة العمل مشروع بيان بشأن احتياجات بناء القدرات فيما يتعلق ببحار شرق وجنوب شرق آسيا. وبعد إدخال عدد من التعديلات، وافقت حلقة العمل على البيان (انظر المرفق ١٥ الملحق).

وسائل الاتصال والربط الشبكي المقبلة

٥٠ - قدم السيد بيتر هاريس (فريق الخبراء) تقريراً عن العمل الجاري لإنشاء موقع على الشبكة للعملية المنتظمة.

٥١ - وقدم السيد دجندونغ دجان تقريراً عن الموقع الشبكي الذي كانت إدارة الدولة الصينية للمحيطات بصدده إنشاءه لاستقطاب الأنشطة الصينية والإقليمية المرتبطة بالعملية المنتظمة.

٥٢ - وناقش المشاركون في حلقة العمل إمكانيات تحسين الاتصالات والربط الشبكي في إطار بحار شرق وجنوب شرق آسيا بشأن تقديم تقارير عن البيئة البحرية وتقييمها.

(أ) أشار ممثلو هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، وخطوة عمل شمال غرب المحيط الهادئ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ونظام قاعدة بيانات الموارد العالمية "أريندال"، وخطوة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، وهيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، بدعم من شبكة آسيا والمحيط الهادئ، خططت لعقد حلقة عمل تقنية مشتركة في وقت لاحق من عام ٢٠١٢، على نحو ما هو موضح بشكل أكبر في البيان بشأن الاحتياجات لبناء القدرات لبحار شرق وجنوب شرق آسيا (انظر المرفق ١٥)؛

(ب) أُسترعى الانتباه إلى إمكانية تقديم عرض بشأن العملية المنتظمة في إطار مؤتمر بحار شرق آسيا المزمع عقده من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ في تشانغ وون سي، جمهورية كوريا؛

(ج) جرى التشديد على ضرورة كفاءة عرض المسائل ذات الصلة بالعملية المنتظمة في الاجتماعات المنعقدة داخل أطر شتى المنظمات الإقليمية المعنية.

٥٣ - ولفت السيد بيتر هاريس (فريق الخبراء) الانتباه إلى عمل المنتدى العلمي للإيكولوجيا العالمية وأوقيانوغرافيا تكاثر الطحالب الضارة الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ من أجل جمع العلماء من مختلف أنحاء العالم ليعملوا على وضع خرائط مواضيعية جديدة تربط رسم الخرائط الصوتية وأخذ العينات الجيولوجية بعلم الأحياء البحرية في إطار بيئة نظام المعلومات الجغرافية لدعم الإدارة المستدامة للمحيطات. وقال إن الإيكولوجيا العالمية تريد توسيع عضويتها لتشمل العلماء من البلدان الآسيوية العاملين في هذا المجال.

٥٤ - واتفقت حلقة العمل على أن عمل الإيكولوجيا العالمية يبدو وثيق الصلة بالعديد من المسائل التي يلزم لمنطقة بحار شرق وجنوب شرق آسيا أن توسع نطاق عملها فيها، وطلبت من السيد هاريس أن ينظر مع الإيكولوجيا العالمية في إمكانية أن يشارك خبراء من المنطقة في اجتماعاتها.

البند ٩ من جدول الأعمال: مسائل أخرى

٥٥ - أبلغ ممثل جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع عن التحديات التي يتعين مواجهتها في البحر الإقليمي الإيراني والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفي المياه المتاخمة لها والنهج التي يجري اتباعها لرصد البيئة البحرية وتقييمها.

البند ١٠ من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

٥٦ - شكر المشاركون في حلقة العمل بجمهورية الصين الشعبية والمؤسسات المشاركة في تنظيم حلقة العمل على التنظيم الممتاز وكرم الضيافة، مما ساعد على ضمان الخروج بنتائج مثمرة.

٥٧ - وأدلى السيد مايكل شوتشوك بملاحظات ختامية قدمها نيابة عن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والسيد دجنهاي دجانغ، المدير العام لإدارة التعاون الدولي التابعة لإدارة الدولة الصينية للمحيطات، نيابة عن الدولة المضيفة.

المرفق ١٥

بيان بشأن الاحتياجات لبناء القدرات لبحار شرق وجنوب شرق آسيا

١ - حدد المشاركون في حلقة العمل على أعلى المستويات، لزوم تحسين المهارات والمعارف بشأن إجراء عمليات تقييم متكاملة (أي تشمل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية) بوصفه أولوية رئيسية. فالمنطقة بأسرها تفتقر إلى مثل هذه التجارب/المهارات، وسيكون للتدريب على منهجيات عمليات التقييم المتكاملة فوائد مباشرة على العملية المنتظمة.

٢ - وشملت الاحتياجات لبناء القدرات الإضافية على المدى القصير (أي التي يمكن أن تحقق نتائج في غضون الأشهر الـ ١٨ المقبلة) التي حددها حلقة العمل ما يلي:

(أ) التوعية بضرورة العمل المشترك بين الدول والمناطق في العديد من المجالات، بما في ذلك: معيار التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية البحرية؛ وضمان جودة/مراقبة نوعية جمع البيانات وتحليلها؛ وتعزيز إمكانية المقارنة والتوافق بين البيانات من مصادر مختلفة؛ وإدارة المعلومات البيولوجية، بما في ذلك التصنيف؛

(ب) تحسين الشبكات الدولية وتقاسم الموارد، بما في ذلك شبكة لتيسير الاتصال الدولي وإقامة منبر تعاوني متصل ببيانات البيئة البحرية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) وعلى إثر هذا العرض الكريم الذي تقدم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ، سيهدف تنظيم حلقة عمل إقليمية تركز على بناء القدرات والجوانب التقنية والعلمية المتعلقة بالعملية المنتظمة إلى تبادل المعلومات عما هو متاح من عمليات التقييم والبيانات والمعارف المتعلقة بالمنهجيات التي سُتستخدم في تجميع التقييم العالمي البحري المتكامل الأول وتطويره.

٣ - وستهدف حلقة العمل الإقليمية هذه إلى جمع العلماء والسلطات الوطنية المختصة لإذكاء الوعي بالعملية المنتظمة داخل الأوساط العلمية في المنطقة. وستسعى حلقة العمل

أيضاً إلى تيسير تعيين الدول لفرادى العلماء من المنطقة حتى ينضموا إلى فريق الخبراء. وسيشارك في تنظيم حلقة العمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ونظام قاعدة بيانات الموارد العالمية "أريندال"، وخطوة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، وهيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، بدعم من شبكة آسيا والمحيط الهادئ.

٤ - وشملت الاحتياجات لبناء القدرات على المدى الطويل (على سبيل المثال، الاحتياجات التي ينبغي أن تبدأ بسرعة ولكن من شأنها ألا تحقق نتائج إلا في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة) التي حددتها حلقة العمل ما يلي:

(أ) رسم خرائط الموائل البحرية لإدراجها في إدارة النظم البيئية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك. وشمل هذا تنمية المهارات في مجالات من قبيل جمع بيانات الاستشعار من بعد وتحليلها، ورسم الخرائط الصوتية لقاع البحار، والتحليل بالفيديو تحت الماء، والتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالبيئة الأحيائية الفيزيائية؛

(ب) يلزم القيام بعمليات تقييم على المدى الطويل وجيدة التخطيط للتنوع البيولوجي بشأن الأنواع البحرية التجارية وغير التجارية، بما في ذلك استخدام المعلومات الجينية لتعقب الأرصد والأنواع وتحديدتها؛

(ج) تقييم مصائد الأسماك القائمة على النظام البيئي ومصائد الأسماك الطبيعية والتنبؤ بحالة الأرصد من الأسماك والقشريات؛

(د) تقييم آثار مصائد الأسماك الطبيعية على النظم البيئية البحرية؛

(هـ) تقييم آثار تربية المائيات على النظام البيئي البحري المحيط بها؛

(و) تقييم آثار تدهور الموائل (على سبيل المثال، باستخدام النماذج الإيكولوجية والتنبؤ) على أرصد الأسماك والقشريات المتوقعة وتربية المائيات؛

(ز) رصد التلويث البشري للمياه والرواسب والكائنات الحية لضمان الأمن الغذائي؛

(ح) تقييم آثار تغير المناخ على الأحياء البحرية والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الآثار الناجمة عن تغير درجة حرارة المحيطات، والتحمض، والتغيرات في الرواسب الساحلية، وتصريف المياه، والتغيرات في تيارات المد والجزر وغيرها، وأنماط تضخم الأمواج، وتغيرات موائل البيئة الساحلية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر؛

(ط) تقييم آثار الأنواع الدخيلة؛

(ي) تقييم الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية.